

وإذ تعيد تأكيد الحق الأصيل لجميع الشعوب وجميع الأفراد في الحياة .

وإذ يساورها بالغ القلق لأن السلم والأمن الدوليين مازال يتهددهما خطر سباق التسلح ، ولاسيما سباق التسلح النووي ، وكذا انتهاكات مبادئ ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بسيادة الدول وسلامتها الإقليمية وتقرير المصير بالنسبة للشعوب ،

وإذ تدرك أن جميع أهوال الحروب السابقة وسائر النكبات الأخرى التي نزلت بالبشر تتضام بالمقارنة بما ينطوي عليه استخدام أسلحة نووية قادرة على إبادة الحضارة من على وجه الأرض ،

وإذ تلاحظ الحاجة الماسة إلى اتخاذ تدابير عاجلة تستهدف نزع السلاح العام الكامل ، ولاسيما نزع السلاح النووي ،

وإذ تضع في اعتبارها أنه يتعين ، وفقا لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، أن تحظر قانونا أية دعاية للحرب ،

وإذ تشير إلى المسؤولية التاريخية لحكومات جميع بلدان العالم في إزالة خطر الحرب من حياة البشر ، وفي المحافظة على الحضارة وكفالة تمتع كل إنسان بحقه الأصيل في الحياة ،

واقترانها منها بأنه لا توجد لأي شعب في العالم حاليا قضية تتجاوز في أهميتها مسألة المحافظة على السلم وكفالة الحق الأساسي لكل إنسان ، ألا وهو الحق في الحياة ،

١ - تعرب عن اقتناعها الراسخ بأن لجميع الشعوب وجميع الأفراد حقا أصيلا في الحياة ، وأن حماية هذا الحق الأول شرط أساسي للتمتع بسائر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلا عن الحقوق المدنية والسياسية ؛

٢ - تؤكد الحاجة الملحة إلى بذل جميع الجهود الممكنة من جانب المجتمع الدولي لتعزيز السلم ، وإزالة خطر الحرب ، ولاسيما الحرب النووية ، ووقف سباق التسلح ، وتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ، والإسهام بذلك في تأمين الحق في الحياة ومنع انتهاكات مبادئ ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بسيادة الدول وسلامتها الإقليمية وتقرير المصير بالنسبة للشعوب ؛

٣ - تؤكد كذلك الأهمية القصوى لتنفيذ تدابير عملية لنزع السلاح تستهدف الإفراج عن موارد إضافية كبيرة ينبغي أن تستخدم في أغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ولاسيما لصالح البلدان النامية ؛

١٨٩/٣٧ - حقوق الانسان والتطورات العلمية والتكنولوجية

## ألف

إن الجمعية العامة ،

إذ تعيد تأكيد تصميم شعوب الأمم المتحدة على أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ، وأن تؤكد من جديد إيمانها بكرامة الفرد وقدره ، وأن تصون السلم والأمن الدوليين ، وأن تنمي العلاقات الودية بين الشعوب والتعاون الدولي في تعزيز وتشجيع الاحترام العالمي لحقوق الانسان والحريات الأساسية ،

وإذ تشير إلى أحكام الإعلان العالمي لحقوق الانسان (١٣٥) الذي ينحدر من جميع الناس الحق في الحياة والحرية وسلامة الشخص ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٣٦) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٣٧) ، الذي تنص المادة ٦ منه على أن لكل إنسان حقا أصيلا في الحياة ،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ الذي يتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وقراريها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، اللذين يتضمنان الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

وإذ تشير كذلك إلى الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي (١٣٧) ، والإعلان الخاص بالاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي لمصلحة السلم وخير البشرية (١٣٨) ، والإعلان الخاص بإعداد المجتمعات للعيش في سلم (١٣٩) ، والإعلان الخاص بمنع وقوع كارثة نووية (١٤٠) ، وقرار الجمعية العامة ٩٢/٣٦ طاء المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية ومنع الحرب النووية ،

وإذ تلاحظ مع التقدير قرار لجنة حقوق الانسان ٧/١٩٨٢ المؤرخ في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٢ (١٣٩) ،

(١٣٥) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣) .

(١٣٦) انظر القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١) المرفق .

(١٣٧) القرار ٢٧٣٤ (د - ٢٥) .

(١٣٨) القرار ٣٣٨٤ (د - ٣٠) .

(١٣٩) القرار ٧٢/٣٣ .

(١٤٠) القرار ١٠٠/٣٦ .

وإذ تضع في اعتبارها أن تبادل ونقل المعرفة العلمية والتكنولوجية هو أحد السبل الهامة للتجديد والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ،

وإذ تحيط علماً مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن حقوق الإنسان والتطورات العلمية والتكنولوجية<sup>(١٤١)</sup> .

١ - تؤكد على أهمية تنفيذ جميع الدول للأحكام والمبادئ الواردة في الإعلان الخاص بالاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي لمصلحة السلم وخير البشرية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية :

٢ - تطلب إلى جميع الدول أن تبذل كل جهد لاستخدام منجزات العلم والتكنولوجيا في تعزيز التنمية والتقدم السلميين في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية :

٣ - ترحب من الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تأخذ أحكام الإعلان في اعتبارها في برامجها وأنشطتها :

٤ - تدعو الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، التي لم تقدم بعد معلوماتها عملاً بقرار الجمعية العامة ١٣٠/٣٥ ألف المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، أن تفعل ذلك :

٥ - ترحب من لجنة حقوق الإنسان أن تولي اهتماماً خاصاً ، عند نظرها في البند المعنون « حقوق الإنسان والتطورات العلمية والتكنولوجية » ، لمسألة تنفيذ أحكام الإعلان :

٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والثلاثين البند المعنون « حقوق الإنسان والتطورات العلمية والتكنولوجية » .

#### الجلسة العامة ١١١

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

١٩٠/٣٧ - مسألة إعداد اتفاقية بشأن حقوق الطفل

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٦/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ٤/٣٤ المؤرخ في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، و ١٣١/٣٥ المؤرخ في ١٦ كانون

٤ - تطلب إلى جميع الدول أن تتخذ تدابير فعالة كي تحظر قانوناً أية دعاية للحرب :

٥ - تطلب مرة أخرى إلى جميع الدول ، والأجهزة المعنية التابعة للأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية ، أن تتخذ التدابير اللازمة لكفالة الاستفادة من نتائج التقدم العلمي والتكنولوجي ، على وجه الخصوص ، لمصلحة السلم وخير البشرية ولتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية دونما تمييز على أساس العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين :

٦ - ترحب من لجنة حقوق الإنسان أن تؤكد في أنشطتها المقبلة على الحاجة إلى كفالة الحق الأساسي لكل إنسان في الحياة والحرية وسلامة الشخص ، وفي العيش في سلام :

٧ - تقرر أن تواصل النظر في هذا الموضوع في دورتها الثامنة والثلاثين في إطار البند المعنون « حقوق الإنسان والتطورات العلمية والتكنولوجية » .

#### الجلسة العامة ١١١

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

باء

إن الجمعية العامة ،

إذ تلاحظ أن التقدم العلمي والتكنولوجي هو أحد العوامل الهامة في تطور المجتمع الإنساني ،

وإذ تلاحظ مرة أخرى الأهمية الكبرى للإعلان الخاص بالاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي لمصلحة السلم وخير البشرية ، الذي اعتمدهت الجمعية العامة في قرارها ٣٣٨٤ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ،

وإذ تترى أن تنفيذ الإعلان المذكور سوف يساهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين للشعوب ، وتطويرها الاقتصادي والاجتماعي ، والتعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان ،

وإذ يساورها شديد القلق لأن نتائج التقدم العلمي والتكنولوجي يمكن أن تستخدم في سباق التسلح مما يضر بالسلم والأمن والتقدم الاجتماعي على الصعيد الدولي ، وبحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، وبكرامة الشخص الإنساني ،

وإذ تسلّم بأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد تتطلب على وجه الخصوص مساهمة هامة من العلم والتكنولوجيا في التقدم الاقتصادي والاجتماعي ،